كيف ضل حشوية المحدثين المتأخرين ما بعد البخاري وأضلوا معهم جيلاً كثيراً من المسلمين، المحسنين للظن في معارفهم، بادعائهم التواتر لأخبار منفردات وغرائب متواطأ على وضعها من طرف الوضاعين ؟.

تقديم:

التواتر مفهوم نظري شغل:

أ) بعض حشوية الأصوليين لقرون عديدة، دون توفر شروطه النظرية قط في نصوصهم. {أنظر الحلقة الثانية من "تقويمية الإمام

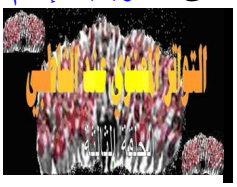

الشاطبي: التواتر المعنوي عند الشاطبي" على موقعنا}

ب) وحشوية المحدثين المتأخرين ما بعد الحشوي: أبي الحسين الآبري (ت: 363 هـ) مؤلف كتاب: "مناقب الشافعي"،

ت) ومختلقة الأخبار: أصحاب الأهواء، خصوصاً من الجعفرية الشيعية {أنظر على موقعنا: "الأصولية الجعفرية والاجتهاد المؤطر بالأسطورة": الحلقة 13 (المخيال التنظيري الأسطوري السياسي الإحدى

عشري) والحلقة 15: (إشكال نبذ القياس والتعليل

والاجتهاد)، والحلقة 16 (كيف نشأ القول بالاجتهاد

في المذهب الجعفري؟) والحلقة 19 (عنق زجاجة

التعامل مع الأخبار).

وهذا الخلف المنهجي الشنيع لم يمنعهم مع ذلك من تسويد العشرات من الكتب في معناه من دون طائل.

وقد غاب عن هذه الزمرة من المدغولين في عقولهم، والحشو عندهم غلاب، والتحقيق منعدم، والذكاء والفطنة ليسا لهم بسجية فطرية، أن المتواتر حقاً في الأخبار المنقولة إلينا هو: تواتر الكذب والافتراء من طرف: الكذابين

والوضاعين والواهمين والمخلطين والمدلسين ، ...حيث لا يوجد خبر إلا ولهم فيه يد ونصيب وقسمة مفروضة، شأنها شأن القسمة المفروضة لإبليس اللعين في البشر.

وذلك، إما ب اختلاق الرسالة (المتن) رأساً، وادعاء صدوره زوراً من الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو من عهدته براء، وإما بالمزايدة على أخباره صلى الله عليه وسلم، بالزيادة والنقصان والتحوير في نصوصها الأصلية واختلاق سلاسل وهمية من الحملة يصلون بهم إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، مستكثرين بذلك القنوات الضوضائية المشوشرة والبهرج ومشوشين على الرسالة (الخبر) الأصلية.

قلت:

وقد ألف في "الحديث المتناثر" جمع من الحشوية المتأخرين من أمثال:

أ) شمس الدين: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (831 هـ/1427 م – 902 هـ/1497 م) في كتابه: "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"

ب) ومحمد بن علي الشوكاني اليمني (ت: 1250 هـ) في: "التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي !!!! والدجال والمسيح"

ت) وجلال الدين: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المصري (ت: 911 هـ) الذي أفرد له كتاب: "الفوائد المتكاثرة" ثم لخصه في كتاب: "الأزهار المتناثرة"،

ث) وأبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني المغربي (ت: 1345 هـ/ 1927 م) في: "نظم المتناثر في الحديث المتواتر"

وما يميز كل هؤلاء ومن دون استثناء بالإضافة إلى حشويتهم البنيوية، و بلاهتهم السياسية، وخرقهم ودرابلهم الصوفية، والعصر عصر انحطاط وهم رموزه، هو نقلهم لمزاعم سياسية وخرافات وأساطير تخالف صريح القرآن، اختلقت لها ولفقت مئات الأخبار، دون التحقق منها بأنفسهم إما تحسينا للظن عمن ينقلون أو لضعف الطالب والمطلوب فيهم أنفسهم من جهة القدرة على التحقيق والتمحيص والتخريج والاستقصاء!

لذلك سيصاب القارئ بالذهول والحيرة، ما ذهلت أنا قبلهم وهو يجدهم يدرجون أخباراً منفردات مختلفة السياقات والمتون في: "المتواتر" حال ما فعلو مع خبر:

«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»

الذي سبق لنا تخريجه في الحلقة السابقة، بينما أقصى ما أمكن الجزم به هو صدوره عن صحابيين فقط .

وبما أن تعريف المتواتر من الأخبار هو:

ما نقله الجم الغفير عن مثله من أوله إلى آخره في كل الطبقات، من غير تواطؤ بينهم.

فقطعا، لا ينطبق هذا التعريف على الخبر السابق، مادام لا يصح بيقين، سوى من طريق راو فرد وهو: عبد الله بن عمرو بن العاص!

ولا يخفى أن ما ادعوا له التواتر في هذا الخبر، وهم يعبرون التواتر بكثرة تعدد الصحابة الراوين له، ما هو عند المحاقة سوى ما أشرنا إلى ظاهرته آنفاً، أي: تواتر الكذابين على اختلاق قنوات مفتريات إلى صحابة وهميين لم ينقلوا قط مثل هذا الأخبار، كما تبين لنا بدليله من خلال تخريجنا الاستقصائي للخبر.

فهذ الخلف المنهجي لم يسلم منه أحد ممن طوح بوجود التواتر في الأخبار المنسوبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، بينما التواتر بهذا المفهوم، منعدم فيها بإطلاق، إلى درجة أن "التواتر" لم يكن قط مبحثاً من مباحث علم الحديث، ولا ينبئك مثل خبير، حال ما فعل الحشوي المغربي الكتاني في كتابه : "نظم المتناثر في الحديث المتواتر" الذي جمع فيه شذرات ونتف وأشتات وأوزاع من كتب من سبقوه من دون تحقيق!

قال الكتاني[1]:

اختلفوا في خبر الواحد المحتف بالقرائن!!!! المصدقة له:

ـ هل يفيد العلم ؟ وهو ما عليه الآمدي وابن الحاجب وغيرهما واختاره السبكي في جمع الجوامع ،

ـ أو لا يفيده مطلقا ولو وجدت القرائن وهو ما عليه الأكثرون.

وقال التاج السبكي في شرح المختصر أنه الحق.

ـ أو يفيده مطلقا ولو عدمت القرائن ب شرط العدالة وعزي إلى الإمام أحمد واستشكل!!!

وقال الأستاذ أبو إسحاق الاسفرايني وابن فورك :

ـ يفيد المستفيض الذي هو من خبر الآحاد عندهما علما نظريا.

---

[1] نظم المتناثر - (1: 21)

فهي أقوال أربعة حكاها في جمع الجوامع ورجح غير واحد من أئمة!!! الحديث!!!! أن خبر الآحاد المحتف بالقرائن!!!! أي:

التي تسكن النفس إليها ولا يبقى معها احتمال البتة!!! تفيد العلم النظري

ومن ثم ذهب الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في مقدمة علوم الحديث له في جماعة من الأئمة منهم:

ج) من الشافعية: أبو إسحاق، وأبو حامد الاسفرائنيين ، والقاضي أبو الطيب، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي،

ح) ومن الحنفية: الإمام السرخسي

خ) ومن المالكية: القاضي عبد الوهاب،

د) ومن الحنابلة أبو يعلى، وأبو الخطاب، وابن الزغواني، وابن تيمية إلى أن:

ما اتفق على إخراجه الشيخان أو أخرجه أحدهما بالإسناد المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يبلغ التواتر ك الحديث المتواتر في حصول العلم به والقطع بصحته وكأن من يسمعه فيهما أو في أحدهما سمعه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ل سموهما وجلالتهما وشفوف تحريهما وتلقي الأمة المعصومة في إجماعها عن الخطأ لكتابيهما بالقبول تصديقا وعملا وتلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة المتواتر بالقبول يوجب العلم النظري

قلت:

فهذا نص طافح بالمغالطات من ألفه إلى يائه، ودليلك القاطع على بطلان هذا الكلام وتهافته هو التسعة من الأخبار التي عالجناها من صحيح البخاري، حتى الآن، ومنها ما اتفقا على إخراجها معاً، وثبت لنا نحن بالدليل القاطع الذي لا يرد، وهو ما يمكن لأي قارئ التحقق منه بنفسه بمراجعة البحوث، أنها منفردات وغرائب في أدنى درجات الوثوقية في النقل، ويمتنع في المطلق أن تكون قد صدرت من في الرسول صلى الله عليه وسلم أو يكون قد تلفظ بها قط!.

واستطرد الكتاني يقول:

وعزى النووي في التقريب للمحققين والأكثرين خلافه وأن إخراجهما أو أحدهما للحديث لا يفيد إلا الظن يعني القوى وقال في شرحه ل مسلم:

قد اشتد إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ يعني ابن الصلاح وبالغ في تغليظه قال السيوطي في شرح التقريب وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول وقال إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته قال وهو مذهب ردئ اه.

بعد ذكره لخبر الآحاد المحتف بالقرائن وأنه يفيد العلم النظري !!! على المختار خلافا لمن أبى ذلك ما نصه:

والخبر المحتف بالقرائن أنواع منها ما أخرجه:

أ) الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ التواتر فإنه احتف به قرائن منها جلالتهما !!!!!!!!!في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقي العلماء !!! لكتابيهما بالقبولّ !!! وهذا التلقي وحده !!!!!! أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر وما عدى ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته فإن قيل إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته أي القطع بها منعناه وسند المنع أنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولم يخرجه الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة.

وممن صرح بإفادة ما خرجه الشيخان العلم النظري !!! :

أ) الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني ومن أئمة الحديث:

ب) أبو عبد الله الحميدي،

ت) وأبو الفضل ابن طاهر

وغيرهما.

ويحتمل أن يقال المزية المذكورة كون أحاديثهما أصلح الحديث ومنها أي أنواع المحتف المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل.

وممن صرح بإفادته العلم النظري:

أ) الأستاذ أبو منصور البغدادي،

ب) والأستاذ أبو بكر بن فورك

وغيرهما.

ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريبا كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل ويشاركه فيه غيره عن الشافعي ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس

فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته !!! وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم انظر بقية كلامه.

وممن انتصر لابن الصلاح سراج الدين البلقيني.

قال ابن كثير : أنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأشار إليه.

قال السيوطي في شرح التقريب هو الذي اختاره ولا أعتقد سواه

قال السخاوي في فتح المغيث على أن شيخنا [2]قد ذكر في توضيح النخبة أن الخلاف في التحقيق لفظي قال:

لأن من جوز إطلاق العلم قيده بكونه نظريا وهو الحاصل عن الاستدلال،
ومن أبي الإطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر وما عداه عنده ظني لكنه لا ينفي أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها اه.

وفيه أن أرجحيته لا توجب العلم وإنما توجب الظن القوي فهذا التوفيق فيه نظر.

وقد انتصر جماعة من المتأخرين في هذه المسألة للنووي ومن وافقه وبالغوا في رد ما لابن الصلاح وابن حجر ومن ذكر معهما وقالوا:

أن جلالة شأن البخاري ومسلم وتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول والإجماع على المزية لا يستلزم القطع والعلم

غاية ما يلزم أن أحاديثهما أصح الصحيح لاشتمالها على الشروط المعتبرة عند الجمهور على الكمال وهذا لا يفيد إلا الظن القوي أي المزاحم لليقين ولا يفيد اليقين . قالوا وهذا هو الحق الذي يجب أن يعول عليه.

قلت:

لنا ملاحظتان على هذا الكلام:

أ) قولهم: أصح الصحيح ينم عن شواش في تحرير مفهوم الصحة، مادام الخبر، أي خبر يتأرجح قسراً بين حالتين لا ثالث لهما وهي: إما أن يكون صحيحاً، أي ثابت الصدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو لا

[2] يعني به الحافظ: أحمد بن علي بن محمد: ابن حجر العسقلاني (773 هـ ــ) ىمؤلف: :"نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"

يكون، ولا منزلة بين المنزلتين {أنظر على موقعنا: "إشكالات المصطلح في

علوم الحديث} بحسب الاصطلاح في الصحة،

ب) أنهم بكلامهم هذا يحومون حول الإشكال ولا يعالجونه، لأنه ولا واحد منهم تنبه إلى بنيات الأخبار، وهي في الغالب بنيات هشة واهية ومتهرئة، لمدارها إما على مضعفين هلكى أو متفردين، ومع ذلك ذهبت بهم الغفلة والجرأة العمياء إلى التجاسر على لملمة بعضها مع بعض، وطوحوا بما طوحوا في حقها رجماً بالغيب.

بينما تبنين لنا نحن أن المعيار الثنوي تمكن من إفراز 16 درجة مختلفة منها تتدرج من الخبر المرجوح الظنية المطلق في النقل (الدرجة الأولى من السلم) وتنتهي إلى الراجح الظني المطلق اليقيني (الدرجة 16 من السلم).

وناهيك بها من مفارقة، أشبه بسلوك الجمل في سم الخياط، عندما لملموا هذه 16 من البنيات المختلفة في الإشهاد واعتبارها وكأنها وحدة واحدة متماثلة في كل شيء

واستطرد الكتاني، وهو الطرقي المدربل، والأبله، غير مدفوع، يقول:

ويؤيده حكم جماعة من أهل الكشف !!!!!! على بعض أحاديثهما بعدم الوقوع كحديث شق الصدر الشريف ليلة الإسراء الواقع في الصحيحين وأنكره صاحب الإبريز كشفا !!!!!! وراجع شروح توضيح النخبة للحافظ ابن حجر تستفد.

قلت:

فأنت ترى أن الحكم على بعض الأخبار بأنها قاربت اليقين النظري الذي لا مراء فيه، وإن حدسوا وجوده بالفطرة، إلا أنه لم يتأت قط لأحدهم معالجته بأي منهج عملي موضوعي وإجرائي ما قارب المعيار العدلي الشرعي الثنوي ذلك.

لذلك لا نعجب، إن هم زلقوا وشطحوا وتقطعت بهم السبل في ادعائهم للتواتر، على خلفية واقع النصوص النبوية المنقولة إلينا.

فمن الأخبار التي ادعوا لها التواتر، مع أنها لا يشك لبيب ممن أوتي ذرة من فهم أو مسكة من عقل، اللهم أن يكون من النوكى والمرفوع عنهم القلم، أخبار:

الأول) حديث الافتتاح :

{إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى }

قال المخرف الكتاني:

جعله بعضهم مثالا !!!!!! للمتواتر !!! ورده ابن الصلاح في مقدمة علوم الحديث له فقال:

وحديث الأعمال بالنيات ليس من ذلك السبيل، أي سبيل المتواتر وأن نقله عدد المتواتر وزيادة لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره اه.

قلت:

وهو الخبر الأول الذي عالجناه في هذه البحوث وهو خبر غريب متفرد في أربع طبقات من طبقاته الأولى، كما هو موضح في الشكل التالي:

وهو مرجوح الظنية في النقل العدلي الشرعي من دون جدال. {انظر تخريجه على موقعنا}.

قلت:

الخبر الثاني) {المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده}

أورده الكتاني في كتابه "نظم المتناثر" - (1 : 41/ 10) نقلاً عن الحشوي جلال الدين السيوطي في كتابه: "الأزهار" فقال:

أورده فيها {يعني: السيوطي في: الأزهار المتناثرة } أيضا من حديث (1) عبد الله بن عمرو بن العاص {100%}[3] (2) وأبي موسى[4] {الأشعري} (3) وجابر بن عبد الله {12.5%} (4) وأنس (5) وفضالة بن عبيد {25%}(6) وأبي هريرة (7) ومعاذ (8) وعمرو بن عبسة (9) وبلال بن الحارث (10) وابن عمر (11) وأبي أمامة (12) وواثلة بن الأسقع اثني عشر نفسا.

(قلت: الكتاني) في "المقاصد الحسنة[5]" ما نصه:

حديث:

---

[3] أدرجنا هنا درجة الوثوقية في النقل العدلي كما حققنا ذلك في الجزء السادس من هذا البحث {الحلقة السابقة}

[4] التضبيب باللون الرمادي يشير إلى ضعف القناة المنسوبة إلى الصحابي المعني.

[5] للسخاوي

﴿المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما حرم الله﴾

ـ متفق عليه عن: ابن عمرو وبه مرفوعا،
ـ و(متفق عليه)عن: أبي موسى،

قلت:

وهو لا يصح إلى أبي موسى الأشعري كما يوضح اللوح التالي:

حيث لا يخامرني شك في كونه:

أ) إما مما غلط فيه بريد بن عبد الله، إن نحن حسنا الظن فيه،
ب) أو مما اختلق هو نفسه سلسلة رواته فوقه ولا فكاك!

واستطرد الكتاني يقول:

ـ ومسلم عن جابر ،

قلت:

ولا تتعدى درجة وثوقية النقل في هذه القناة حاجز: الدرجة الأولى من السلم المعيار وهي درجة الخبر الفرد الغريب المتفرد في كل طبقاته.

واستطرد الكتاني يقول

وفي الباب عن أنس بزيادة والمؤمن من أمنه الناس وعن بلال وعمرو بن عبسة وفضالة بن عبيد ومعاذ والنعمان بن بشير وأبي هريرة وآخرين انتهى.

فزاد:

(13) النعمان بن بشير وفي كنز العمال ﴿أفضل المسلمين من سلم المسلمون من لسانه ويده﴾ ثم عزاه لأحمد، وابن حبان، والخرائطي عن جابر، والطبراني في الكبير والخرائطي عن (14) عمير بن قتادة الليثي.

انظر في شرح الأحياء[6] في الكلام على حقوق المسلم من كتاب آداب الأخوة والصحبة فقد تكلم فيه على هذا الحديث بطرقه (انتهى).

قلت:

[6] هو للشيخ مرتضى الزبيدي

ولا يصح شيء من هذه القنوات إلى أصحابها على ما تحققنا منه في الجزء السادس من هذا البحث.

لاحظ من صنيع الكتاني خُلفين:

أ) أنه كسائر الحشوية حطبة العتمة والظلام، لا يعنى بتحقيق الأصول في مصادرها، بقدر ما يمتح من مصادر ثانوية لا يحققها ولا يتحقق من دعاواها بنفسه. وهو ما يجعل الأخطاء تنتقل من جيل إلى جيل لقرون، مضللين بذلك أنفسهم أولاً، ثم عامة المسلمين وكافتهم لتحسينهم الظن فيهم، حال ما حصل لخبرنا هنا بالذات!

ب) غابت عنه، خصوصاً وهو يتوخى تحقيق التواتر !!!! بالكثرة العددية، 5 قنوات منها، وكلها ضعيفة المخارج أيضاً كسابقاتها!. ولا عجب فالرجل حشوي. وما يميز الحشوي هو كونه دوماً في عجالة من أمره!

قلت:

ومن الأخبار الأخرى المتهافتة التي ادعوا لها التواتر!!!، ولا تواتر فيها خبر:

الخبر الثالث) "الأئمة من قريش" وهو باطل مفترى على ما تحققنا

نحن منه {أنظر على موقعنا: أخبار في السياسة لا تصح: "الأئمة من قريش".

قال الكتاني في: "نظم المتناثر" (1: 158/ 175):

أورده في الأزهار من حديث:

– (1) أبي برزة

قلت:

والخبر لا يصح إلى أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه.

انظر تخريجه التفصيلي على موقعنا في الجزء الرابع من" أحاديث في السياسة لا تصح: الأئمة من قريش}

– (2) وأنس

قلت:

والخبر لا يصح إلى أنس بن مالك رضي الله عنه.

انظر تخريجه التفصيلي على موقعنا في الجزء الثاني من" أحاديث في السياسة لا تصح: الأئمة من قريش}

– (3) وعلي ثلاثة أنفس!!!!.

قلت:

والخبر لا يصح إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

انظر تخريجه التفصيلي على موقعنا في الجزء الثالث من" أحاديث في السياسة لا تصح: الأئمة من قريش}

(قلت: الكتاني): أخرجه أيضا أحمد من حديث:

– (4) أبي هريرة

قلت:

لم يشر الكتاني إلى الوجه المنسوب لأبي هريرة، ولعله قصد الخبر الوارد عند الإمام أحمد تحت رقم: 8406 والذي جاء فيه:

حَدَّثَنَا زيد بن الحباب العكلي الخراساني، أبو الحسين الكوفي (ت: 203 هـ) وهو صدوق كثير الخطأ[7]، حَدَّثَنَا معاوية بن صالح {بن حدير بن سعيد بن سعد بن فهر الحضرمي أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الرحمن الحمصي قاضي الأندلس (ت: 172 هـ) وهو مختلف فيه[8](ز م 4)}، قالَ حَدَّثَنِي أَبُو مَرْيَمَ {الحضرمي الأنصاري (كبار التابعين) وهو ثقة} أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ {الدوسي، اختلف في اسمه واسم أبيه، قيل: عبد الرحمن بن صخر، وقيل: ابن غنم،...(ت: 58 هـ) وهو صحابي (ع)} يَقُولُ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

الْمُلْكُ فِي قُرَيْشٍ وَالْقَضَاءُ فِي الأَنْصَارِ وَالأَذَانُ فِي الْحَبَشَةِ وَالسُّرْعَةُ فِي الْيَمَنِ.

قلت:

والخبر مختلق وظاهر الغثاثة و لا يصح بحال إلى أبي هريرة رضي الله عنه ل ضعف ابن الحباب واختلافهم في معاوية بن صالح.

وهناك أخبار أخرى بمتون مختلفة نسبت إلى أبي هريرة، نستعرضها فيما يلي:

1) رواية عبد الرحمن بن هرمز (الأعرج) عن أبي هريرة

قال مسلم[9]:

---

[7] قال ابن حبان البستي في كتاب: "الثقات" (8: 50): زيد بن الحباب العكلي التيمي كنيته أبو الحسين من أهل الكوفة يروى عن الثوري ومعاوية بصالح روى عنه أحمد بن حنبل وأهل العراق مات بالكوفة سنة ثلاث ومائتين وكان ممن يخطئ يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير. وجاء في: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي" (2: 100): قال ابن معين: أحاديثه عن الثوري مقلوبة. وقد وثقه ابن معين مرة، وابن المديني. وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أحمد: صدوق كثير الخطأ،

[8] جاء في ترجمته في: "تهذيب التهذيب" - (10 : 190): قال أبو طالب عن أحمد خرج من حمص قديما وكان **ثقة** وقال جعفر الطيالسي عن ابن معين **ثقة** وقال ابن أبي خيثمة والدوري في تاريخيهما عن ابن معين كان يحيى ابن سعيد **لا يرضاه** وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين صالح وقال الدوري عن ابن معين: **ليس بمرضي** هكذا نقله ابن أبي حاتم عن الدوري وليس ذلك في تاريخه وقال الليث ابن عبدة قال يحيى بن معين كان ابن مهدي إذا تحدث بحديث معاوية بن صالح **زبره** يحيى بن سعيد وقال **ايش هذه الاحاديث** وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد **ما كنا نأخذ عنه** قال علي وكان عبد الرحمن بن مهدي **يوثقه** وقال أبو صالح الفراء عن أبي إسحاق الفزاري **ما كان بأهل ان يروي عنه.**

وقال العجلي والنسائي **ثقة** وقال أبو زرعة **ثقة محدث** وقال ابن سعد كان بالاندلس قاضيا لهم وكان ثقة كثير الحديث حج مرة واحدة فلقيه من لقيه من أهل العراق وقال محمد بن عوف عن يزيد بن عبد ربه خرج من حمص سنة خمس وعشرين ومائة فسار إلى الغرب فولي قضاءهم.قال وسمعت أبا صالح يقول مر بنا معاوية بن صالح حاجا سنة اربع وخمسين فكتب عن اهل مصر وأهل المدينة يعني ومن بمكة وقال حميد ابن زنجويه قلت لعلي بن المديني انك تطلب **الغرائب** فأت عبد الله بن صالح فاكتب عنه كتاب معاوية بن صالح تستفيد منه مائتي حديث. وقال يعقوب بن شيبة قد حمل الناس عنه ومنهم من يرى أنه **وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف** ومنهم من **يضعفه** وقال ابن خراش **صدوق** وقال ابن عمار زعموا أنه لم يكن يدري أي شئ في الحديث وقال ابن عدي له حديث صالح وما أرى بحديثه بأسا وهو عندي **صدوق** إلا أنه يقع في حديثه **إفرادات**.

[9] صحيح مسلم، كتاب: "الإمارة"، الخبر رقم: 3389.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ {أبو عبد الرحمن الحارثي البصري (ت: 221 هـ) وهو ثقة}، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ {بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء الحمصي (ت: 240 هـ) وهو ثقة ثبت}، قالا: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ يَعْنِيَانِ الْحِزَامِيَّ {هو المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزم الأسدي المدني (ت: ؟) وهو ثقة صاحب غرائب!}،

تحويل الإسناد ورمزه: (ح)،

وحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ {بن شداد النسائي، أو خيثمة البغدادي (ت: 234 هـ) وهو ثقة ثبت}، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ {هو عمرو بن محمد بن بكير، أبو محمد الناقد البغدادي (ت: 232 هـ) وهو ثقة صاحب أوهام}، قالا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ {بن أبي عمران: ميمون، أبو محمد الهلالي المكي (ت: 198 هـ) وهو ثقة حافظ، تغير حفظه بآخره، وقد يدلس}، كِلاهُمَا (أي سُفْيَانُ بن عيينة والْمُغِيرَةُ) عَنْ أَبِي الزِّنَادِ[10]، عَنِ الأَعْرَجِ[11]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ وقَالَ عَمْرٌو رِوَايَةً:

﴿النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ مُسْلِمُهُمْ لِمُسْلِمِهِمْ وَكَافِرُهُمْ لِكَافِرِهِمْ﴾

قلت:

وتابع الإمام أحمد زهيراً وعمرو الناقد في سُفْيَانُ بن عيينة فقال[12]:

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ: (الخبر).

قلت:

وتابع البخاري مسلماً في عبد الله بن مسلمة وقتيبة بن سعيد فقال[13]:

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

﴿النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ مُسْلِمُهُمْ تَبَعٌ لِمُسْلِمِهِمْ وَكَافِرُهُمْ تَبَعٌ لِكَافِرِهِمْ﴾

وزاد البخاري:

﴿وَالنَّاسُ مَعَادِنُ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الإِسْلامِ إِذَا فَقِهُوا تَجِدُونَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَشَدَّ النَّاسِ كَرَاهِيَةً لِهَذَا الشَّأْنِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ﴾[14]

---

[10] عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني (ت: 130 هـ) وثقه كل من ابن سعد، وابن معين، وأبي حاتم الرازي، والعجلي والنسائي، والساجي. وقال البخاري: أصح أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. 😊 قلت: وقال الإمام مالك وهو معاصره: لم يزل أبو الزناد عاملاً لهؤلاء (يعني الأمويين) حتى مات. وكان صاحب عمال يتبعهم!. وقال يحيى بن معين: قال مالك: كان أبو الزناد كاتب هؤلاء - يعني بني أمية - وكان لا يرضاه، يعني لذلك. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (5: 352/178)، و"ميزان الاعتدال" (2: 4301/418)، و"تاريخ الثقات للعجلي"، ص. 800/254، و"ثقات ابن شاهين"، ص. 614/187، و"طبقات ابن سعد" (7: 318)، و"كتاب الأسامي والكنى لأحمد بروايو ابنه صالح"، ص. 398/128، بعناية عبد الله بن يوسف الجديع، ط. أولى: 1406 هـ/1985 م، مكتبة دار الأقصى، الكويت.

[11] عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود المدني (ت: 117 هـ). قال المقدمي: سئل علي بن المديني عن أعلى أصحاب أبي هريرة فبدأ بابن المسيب وذكر جماعة. قيل له فالأعرج!. قال: دون هؤلاء وهو ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الديث. ووثقه العجلي، وأبو زرعة الرازي وابن خراش. له ترجمة في:: "تهذيب التهذيب" (6: 569/260)، و"طبقات ابن سعد" (5: 283)، و"التاريخ الكبير للبخاري" (5: 360)، و"الجرح والتعديل" (5: 297)، و"تاريخ ابن معين برواية الدوري" (2: 361)، و"ثقات العجلي" ص. 988/300، و"كتاب الأسامي والكنى لأحمد بروايو ابنه صالح"، ص. 127/57.

[12] المسند، "مسند المكثرين من الصحابة"، الخبر رقم: 7005.

[13] صحيح البخاري، كتاب: "المناقب"، الخبر رقم: 3235.

[14] هذه الزيادة لا توجد عند باقي من رووا الخبر، وهي طرف من حديث آخر يرويه أبو هريرة أيضاً وأخرجه البخاري في الخبر رقم: 3234 قبل هذا فقال: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: قَالَ: {تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الإِسْلامِ إِذَا فَقِهُوا وَتَجِدُونَ خَيْرَ النَّاسِ فِي هَذَا الشَّأْنِ أَشَدَّهُمْ لَهُ كَرَاهِيَةً وَتَجِدُونَ شَرَّ النَّاسِ ذَا الْوَجْهَيْنِ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاءِ بِوَجْهٍ وَيَأْتِي هَؤُلاءِ بِوَجْهٍ}. 😊 قلت: ولعل هذا اختلط بهذا!.

قلت:

وهذا الخبر **تفرد به** أبو الزناد عن الأعرج ولم يتابعه فيه أحد من أصحاب الأعرج!. فهو **غريب فرد** من هذه الحيثية.

قلت:

وأوثق القنوات إلى أبي هريرة ستة، ما لم يعتريها **شذوذ داخلي**، أو **علة جلية** أو **خفية**:

-القناة الأولى (وهي مدنية): وعمدتها ما يرويه الحملة التاليين:

الإمام مالك بن أنس المدني، عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني، عن الأعرج عبد الرحمن بن هرمز المدني، عن أبي هريرة المدني،

-القناة الثانية (وهي مدنية): وهي ما يرويه:

محمد بن مسلم: ابن شهاب الزهري المدني، عن سعيد بن المسيب المدني، عن أبي هريرة،

- القناة الثالثة (وهي مدنية): وهي ما يرويه الحملة التاليين:

إسماعيل بن أبي حكيم القرشي المدني، عن عَبيدة بن سفيان بن حارث الحضرمي المدني، عن أبي هريرة،

- القناة الرابعة (وهي يمامية - مدنية): وعمدتها ما يرويه الحملة التاليين:

يحيى بن أبي كثير الطائي اليمامي، عن أبي سلمة (عبد الله) بن عبد الرحمن بن عوف المدني، عن أبي هريرة،

- القناة الخامسة (وهي بصرية): وعمدتها ما يرويه الحملة التاليين:

1) حماد بن زيد البصري،

2) وابن علية: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، البصري،

عن أيوب بن أبي تميمة السِّختياني البصري، عن محمد بن سيرين البصري[15]، عن أبي هريرة،

وهذا، ما لم يختلف حماد وابن عليه[16].

- القناة السادسة (وهي يمانية): ويتكون حملتها من:

معمر بن راشد البصري نزيل اليمن، عن همام بن منبه بن كامل اليماني، عن أبي هريرة.

قلت:

ولا يخفى بناء على هذه المعطيات العملية، أن التوقف في إعمال السلسلة (الأولى) التي ورد بها هذا الخبر، جاء من عدم رواية الإمام مالك لها كما كان منتظراً.

ولا يفسر ذلك سوى وقوف الإمام رحمه الله على الخلفية السياسية ل أبي الزناد كأحد المتشيعين للأمويين، مما لا يبرئ ساحته من وازع الهوى في إيراده لمثل هذا الخبر بالذات شاذاً به عن باقي أصحاب الأعرج وأصحاب أبي هريرة!.

2) رواية همام بن منبه عن أبي هريرة

أخرجها الدَّبَري♀[17] عن عبد الرزاق في "المصنف" فقال[18]:

---

[15] كان أيوب يقول: {إنه ليعز عليّ أن أسمع لمحمد (بن سيرين) حديثاً لم أسمعه عنه}. أورده الحافظ أبو يوسف، يعقوب بن سفيان بن جوّان الفارسي الفسوي (ت: 277 هـ) في كتاب: "المعرفة والتاريخ" (2: 237، و240)، ط. أولى: 1394 هـ/1947 م، بعناية الدكتور أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد.

[16] لأن الحفاظ وجدوا أنهما قد اختلفا في حديث واحد رفعه حماد بن زيد وأوقفه ابن علية. أنظر أبا الوليد الباجي في: "التعديل والتجريح" (1: 279).

[17] أبو يعقوب، إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدَبَري (ت: 285 هـ)، صاحب عبد الرزاق وراوي المصنف عنه.. قال الدارقطني: صدوق ما رأيت فيه خلافاً، إنما قيل لم يكن من رجال هذا الشأن. وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (1: 181 / 731): ما كان الرجل صاحب حديث، وإنما أسمعه أبوه واعتنى به، سمع من عبد الرزّاق تصانيفه، وهو ابن سبع سنين أو نحوها، لكن روى عن عبد الرزاق أحاديث مُنكرَة، فوقع التّردُّد فيها، هل هي منه فانفرد بها، أو هي معروفة مما تفرد به عبد الرزاق. وللقاضي محمد بن مفرج القرطبي كتاب الحروف التي أخطأ فيها الدَبَريُّ وصَحّفها في مُصنّف عبد الرزاق. قال إبراهيم الحربي: مات عبد الرزاق وللدبري سبع سنين. وقال ابن الجوزي في كتاب الضعفاء والمتروكين (2 : 105 أن الدبري سمع من عبد الرزاق سنة 210 هـ. وقال الذهبي: إنّما النُّكرَة في تلك الأخبار (عن عبد الرزاق) من الدبري، فإن ابن عدي ذكر الدبري في كامله (الكامل في الضعفاء) وقال: روى عن عبد الرزاق مناكير. أنظر أيضاً "لسان الميزان" لابن حجر (1 : 349)، و"المغني في الضعفاء للذهبي" (1: 69).

[18] " المصنف" (11: 19895/55)، ط.ثانية: 1403 هـ/1983 م، بعناية عبد الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي.

أخبرنا عبد الرزاق {بن همام بن نافع الحميري، مولاهم أبو بكر الصنعاني (126-211هـ) وهو ثقة حافظ، عمي في آخره فصار يتلقن (ع)}،[19]، عن معمر {بن راشد الأزدي الحداني، أبو عروة بن أبي عمرو البصري، نزيل اليمن (ت:154هـ) وهو ثقة}، عن همام بن منبه { بن كامل الصنعاني أبو عتبة، أخو وهب بن منبه (ت: 32 هـ) وهو ثقة[20] (ع)}، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ:

﴿الناس تبع لقريش في هذا الشأن﴾

(قال: أراهم يعني الإمارة)!

﴿مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم﴾.

قلت:

وأخرج مسلم متابعاً للدبري في عبد الرزاق، دون زيادة (أراهم ــ يعني ــ الإمارة)! فقال[21]:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ[22]، حَدَّثَنَا عبد الرزاق، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

﴿الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم﴾.

قلت:

---

[19] عبد الرزاق بن همام بن نافع الحمْيَري، أبو بكر الصنعاني (126 ~ 211 هـ). قال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به. وقال العجلي والبزّار: ثقة يتشيّع. وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب (عنه) بأخَرَة، كتب عنه أحاديث مناكير. وقال الدارقطني: ثقة لكنه يُخطئ على معمر في أحاديث. وقال ابن عدي: ولعبد الرزاق أصناف وحديث كثير وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه إلا أنهم نسبوه إلى التشيُّع وقد روى أحاديث في الفضائل لم يُتابع عليها. فهذا أعظم ما ذمّوه من روايته لهذه الأحاديث ولِمَا رواه في مثالب غيرهم. وأمّا في باب " الصدق" فأرجوا أن لا بأس به. قال البخاري: ما حدّث عنه عبد الرزاق من كتابه فهو أصح. وقال ابن معين: ما كتبت عنه من غير كتابه سوى حديث واحد. وقال ابن حجر: ثقة حافظ مُصنّف مشهور عَمِيَ في آخر عمره فتغَيّر وكان يتشيع. قلت: عَمِيَ حوالي سنة 200 هـ واختلط فكانوا يُلَقّنونه فيتلقن. وقال أحمد: من سمع منه بعد ذهاب بصره فهو ضعيف السماع وقال أبو عمرو بن الصلاح، عقيب قول أحمد هذا: وجدت أحاديث رواها الطبراني، عن الدَّبَري، عن عبد الرزاق استنكرتها، فأحلت أمرها على ذلك. 😉 قلت: ولعبد الرزاق أحاديث انفرد بها، وقد أُنكرت عليه قديماً حتى قال أبو حاتم الرازي فيه: يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به!. وقال عباس بن عبد العظيم: والله لقد تجشّمتُ إلى عبد الرزّاق وإنّه لكذّاب! والواقدي أصدق منه.
وممن سمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وعلي بن المديني ويحيى بن معين،..في آخرين ممن أخرج لهم البخاري ومسلم عن عبد الرزاق. وممن سمع منه بعد الاختلاط راوي المُصنّف عنه: إسحاق بن إبراهيم الدبري..وآخرين.
أنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (6 : 278 / 611)، وتقريب التهذيب (1 : 505 / 1183).، والجرح والتعديل (6 : 38)، والضعفاء والمتروكين للنسائي، ص. 164 ، ترجمة رقم 400 ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2 : 104 / 1922) ، و"المغني في الضعفاء" للذهبي (2 : 393 / 3678)، و"لسان الميزان" (7 : 287 / 3823)، والضعفاء الكبير للعقيلي (3: 107 / 1082)، وميزان الاعتدال (2: 609 / 5044). وانظر اختلاطه عند أبي البركات محمد بن أحمد الكيال (ت: 939 هـ) في كتاب " الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى 1407 هـ / 1987 م، ص. 65 ، ترجمة رقم: 34 . وذكره برهان الدين، أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن خليل،سبط بن العجمي (ت: 841 هـ) في " كتاب الاغتباط بمعرفة من رُميّ بالاختلاط "، نشر دار الكتاب العربي، ط. أولى 1408 هـ / 1988 م، ص. 76 ، ترجمة رقم: 68 .

[20] همام بن منبه بن كامل بن شيخ اليماني، أبو عقبة الصنعاني الأبناوي (ت: 131 هـ) قال الميموني عن أحمد: كان يغزو ويشتري الكتب لأخيه وهب بن منبه فجالس أبا هريرة فسمع منه أحاديث وهي نحو من أربعين ومائة (140) حديث بإسناد واحد. وأدركه معمر بن راشد وقد كبر وسقط حاجباه على عينيه فقرأ عليه همام حتى إذا ملّ أخذ معمر فقرأ الباقي. وكان عبد الرزاق لا يعرف ما قرئ عليه مما قرأ هذا. وثقه ابن معين والعجلي. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (11: 106/59)، و"الكاشف للذهبي" (3: 6090/199)، و"ذكر أسماء التابعين للدارقطني" (1: 1200/391)، و"ثقات العجلي"، ص. 1751/461، و"ثقات ابن شاهين"، ص. 1471/344، و"طبقات ابن سعد" (5: 544).

[21] صحيح مسلم، كتاب: "الإمارة"، الخبر رقم: 3390.

[22] محمد بن رافع بن أبي زيد: سابور القشيري، أبو عبد الله الزاهد النيسابوري (ت: 245 هـ). قال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة الرازي: شيخ صدوق قدم علينا وكان قد رحل مع الإمام أحمد. وقال الحاكم النيسابوري: هو شيخ عصره بخراسان في الصدق والرحلة. قال مسلم والنسائي: ثقة مأمون. وأضاف مسلم: صحيح الكتاب. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (9: 236/141)، و"ذكر أسماء التابعين للدارقطني" (1: 1021/337)، و"الكاشف للذهبي" (3: 4918/37)، و"الجمع بين رجال الصحيحين للقيسراني" (2: 4381677).

لنا ملاحظتان على هذه القناة:

الأولى: أن محمد بن رافع سمع من عبد الرزاق ، قبل الاختلاط. والزيادة المقولة لأبي هريرة أنــه قــال: (أراهم يعني في الإمارة) زيادة من الدبري ولم يثبتها غيره، خصوصاً وأن الحمّلة في القناة من عبد الرزاق إلى أبي هريرة متطابقون.

الثانية: أن هذا الخبر أورده عبد الرزاق ، في: "الفضائل" وله فيها أخبار لا يتابع عليها ، ثم هو يخطئ على معمر[23] ، ولا متابع له في معمر هنا[24] ، حيث تفرد بروايته عنه ، ما تفرد معمر بروايتــه عن همام[25]! .

قلت:

قال الدارقطني[26]:

أثبت أصحاب معمر :

1) هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبد الرحمن القاضي (ت: 197 هــ)،

2) وعبد الله بن المبارك المروزي الحافظ (ت: 181 هــ).

وقال الإمام أحمد في رواية إبراهيم الحربي[27]:

إذا اختلف أصحاب معمر في شيء فالقول قول ابن المبارك

وقال ابن عسكر: سمعت أحمد بن حنبل يقول[28]:

إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث عبد الرزاق ،

وقال يعقوب بن شيبة[29]:

عبد الرزاق ، متثبت في معمر جيد الإتقان

---

[23] قال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب. أنظر: زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: 795 هـ) في: "شرح علل الترمذي"، ص. 323، بعناية صُبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت.

[24] ولمعمر رواة من الوزن الثقيل في التثبت والإتقان من أمثال: شيخه يحيى بن أبي كثير وقد روى عنه، وسعيد بن أبي عروبة، وابن جريج، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ويزيد بن زريع، وابن علية، والصنعانيون هشام بن يوسف، ومحمد بن ثور، وعبد الله بن معاذ ومحمد بن كثير وغيرهم. فهل يعقل أن يتفرد عبد الرزاق برواية عنه ولا ترد عند أحد من هؤلاء!؟.

[25] أدرك معمر همّاماً وقد كبر وشاخ وأخذ عنه الصحيفة المشهورة باسمه التي تحوي 138 حديثاً. وقال تلميذ وصاحب الإمام أحمد الحافظ عبد الملك بن عبد الحميد الرقي، الشهير بلقب: الميموني (ت: 274 هـ): {سمعت أحمد بن حنبل يقول في صحيفة همّام: أدركه معمر أيام السودان، فقرأ عليه همّام حتى إذا مَلّ!، أخذ معمر فقرأ عليه الباقي. وعبد الرزاق لم يكن يعرف ما قرئ عليه مما قرأه هو!، وهي نحو مائة وأربعين حديثاً}. 😊 قلت: وقد أوردها جميعها الإمام أحمد في مسنده (2: 312 - 319) بينما لم يرد في "المصنف" لعبد الرزاق المطبوع سوى إحدى وثلاثون حديثاً منها. ضمن كتاب: "الجامع لمعمر بن راشد" الملحق بالمصنف في مجلديه العاشر والحادي عشر. وأحاديث هذا الجامع تبتدئ من المجلد (10: 397/رقم الحديث: 19419) إلى المجلد (11: 471/رقم: الحديث 21033), وهذا يعني أن المصنف المطبوع ناقص ولا شك مادام أحمد أورد أخبار الصحيفة كلها. وقد نشر هذه الصحيفة وحقق أحاديثها الدكتور محمد حميدو الله تحت عنوان: "أقدم تدوين في الإسلام: صحيفة همام بن منبه" ونشرها المجمع العلمي العربي بدمشق سنة 1372 هـ/1953 م وترجمها حميدو الله إلى الفرنسية لاحقاً. وهي ترد بسند واحد كما عند الإمام أحمد حيث قال القطيعي في "المسند" (2: 312): {حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا عبد الرزاق بن همام، حدثنا معمر، عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ:} ثم شرع يورد الأحاديث الواحد تلو الآخر بقوله فقط: وقال رسول الله ﷺ دون إعادة تكرار السند. 😊 قلت: وبما أن أبا هريرة يعد أحد المكثرين في الرواية، بله أكثر الصحابة رواية على الإطلاق، فلا يجب أن يعتد بأي خبر ورد في هذه الصحيفة إلا أن يرد على الأقل عن أحد الرواة الأثبات عن أبي هريرة بأحد الأسانيد الخمسة الأوثق عن أبي هريرة.

[26] أنظر: ابن رجب في: "شرح علل الترمذي"، ص. 288.

[27] المرجع السابق نفس الصفحة.

[28] المرجع السابق نفس الصفحة.

[29] المرجع السابق نفس الصفحة.

قلت:

فالحفاظ اعتبروا التعزيز في كل هذه الأقوال من باب التوثق من مخارج هذه الأخبار عن أصحابها المشاهير بالرواية.

لذلك:

ـــ لزم حتماً للقبول بمثل هذه الأخبار، أن يوجد متابع ل عبد الرزاق، الصنعاني في معمر، كهشام بن يوسف الصنعاني وهو بلديه مثلاً، أو ابن المبارك أو غيرهما من الثقات الأثبات،

ـــ ولزم أيضاً أن يوجد متابع لمعمر في أبي هريرة، ويرد قسراً ضمن إحدى السلاسل الخمسة الأوثق فيه، وإلا فهي أخبار شبه الريح، لما شاب طريقة تلقي معمر عن همام من خوارم، حيث لم يتميز ما قرأ همام مما قرأ هو!، بالإضافة إلى خطأ عبد الرزاق، على معمر في بعض ما يرويه عنه.

3) رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة

أخرجها الإمام أحمد فقال[30]:

حَدَّثَنَا يَعْلَى {بن عبيد بن أمية الطنافسي، أبو يوسف الأيادي الكوفي (ت: 209 هـ) وهو ثقة}، ويَزِيدُ {بن هارون بن زاذان السلمي، أبو خالد الواسطي (ت: 206 هـ) وهو ثقة متقن}، قالا: أخبرنا مُحَمَّدٌ {بن عمرو بن علقمة بن وقاص المؤذن المدني (ت: 145 هـ) وهو صدوق له أوهام (ع)[31] ويخلط عن أبي سلمة[32]}، عَنْ أبي سَلَمَةَ {عبد الله (وقيل إسماعيل) بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو سلمة المدني (ت: 94 هـ) وهو ثقة}، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ قالَ قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الأمْرِ خِيَارُهُمْ تَبَعٌ لِخِيَارِهِمْ وَشِرَارُهُمْ تَبَعٌ لِشِرَارِهِمْ»

قلت:

آفة هذه القناة: محمد بن عمرو الذي يخلط في حديثه عن أبي سلمة بالذات!.

ولسائل فطن لقن أن يسأل: لم في هذا الخبر بالذات؟

الجواب:

---

[30] المسند، "مسند المكثرين من الصحابة"، الخبر رقم: 7241.

[31] تهذيب الكمال - (26: 216). قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو، فقال: **ما زال الناس يتقون حديثه.**
قيل له، وما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشئ من رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة.
وقال إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني (5): ليس بقوي. قال علي بن المديني {ضعفاء العقيلي - (4 : 109)}:
سألت يحيى بن معين عن محمد بن عمرو بن علقمة كيف هو ؟ قال: تريد العفو أو تشدد قلت بل أتشدد قال: **فليس هو ممن تريد** كان يقول شيئا حدثنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب.

[32] محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبد الله المدني (ت: 145 هـ). قال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف. وقال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد القطان: محمد بن عمرو كيف هو؟. قال: تريد العفو أو تشدد. قال: لا، بل أشدد. قال: ليس هو ممن تريد. ومثله ورد عن مالك. وقال يحيى القطان: محمد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث. وسئل عنه يحيى بن معين فقال: ما زال الناس يتقون حديثه. قيل له: وما علة ذلك؟. قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة!. وجاء في رواية أبي العباس، أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز أن ابن معين سئل عنه فقال: ثقة. وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث. وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ. وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت علياً بن المديني عنه فقال: كان ثقة، وكان يحيى بن سعيد القطان يضعفه بعض الضعف. وقال أبو أحمد بن عدي الجرجاني: له حديث صالح وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد يتفرد عنه بنسخة ويغرب بعضهم على بعض!. وقال يعقوب بن شيبة: هو وسط وإلى الضعف ما هو!. 😀 قلت: هو ليس من رجالات الصحيح ولا يروي له البخاري سوى مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (9: 333/619)، و"سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل"، ص. 94/94، و"تاريخ ابن معين برواية الدوري" (2: 533/1059)، و"الجرح والتعديل" (3: 30)، و"الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (3: 88/3143)، و"معرفة الرجال لابن معين" (1: 107/495، و116/562)ن و"طبقات ابن سعد" (5: 363)

مقاتل ومهالك السياسة لا غير!.

4) رواية خلاس بن عمرو الهجري عن أبي هريرة

أخرجها الإمام احمد فقال[33]:

حَدَّثَنَا هَوْذَةُ {وهو ضعيف}[34]، حَدَّثَنَا عَوْفٌ {بن أبي جميلة العبدي الهجري، أبو سهل الأعرابي (ت: 146 هـ) وهو ثقة}، عَنْ خِلاسٍ[35] {وهو متكلم فيه ولم يسمع من أبي هريرة}، قالَ: عن قالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

﴿النَّاسُ أَتْبَاعٌ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ كُفَّارُهُمْ أَتْبَاعٌ لِكُفَّارِهِمْ وَمُسْلِمُوهُمْ أَتْبَاعٌ لِمُسْلِمِيهِمْ﴾

قلت:

آفة هذه القناة صحفيان: هوذة وخلاس.

5) رواية نافع بن جبير بن مطعم عن أبي هريرة

قال الإمام أحمد[36]:

حَدَّثَنَا يَحْيَى {بن سعيد القطان، أبو سعيد البصري (ت: 198 هـ) وهو ثقة ثبت}، قالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ {محمد بن عبد الرحمن المدني (ت: 158 هـ) وهو ثقة}، قالَ: حَدَّثَنَا القاسم {بن عباس بن محمد، أبو العباس المدني (ت: 130 هـ) وهو مختلف فيه تحاشاه البخاري فلم يرو له شيئاً في

---

[33] "المسند"، "مسند المكثرين من الصحابة"، الخبر رقم: 8769.

[34] هوذة بن خليفة بن عبد الله الثقفي البكراوي، أبو الأشهب الأصم البصري نزيل بغداد (125 هـ - 216 هـ). قال ابن سعد: طلب الحديث وكتب فذهبت كتبه ولم يبق عنده إلا كتاب عوف الأعرابي وشيء يسير لابن عون وابن جريج. وقال أحمد بن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعيف. وفي رواية ابن محرز أنه سمع ابن معين يقول: لم يكن بالمحمود. قيل له لم؟. قال: لم يأت أحد بهذه الأحاديث كما جاء بها وكان أطروشاً أيضاً. وقال أحمد: أرجو أن يكون صدوقاً. وقال أبو حاتم: صدوق!. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (11: 116/65)، و"طبقات ابن سعد" (7: 339)، و"معرفة الرجال لابن معين برواية ابن محرز" (1: 187/73)، و"ميزان الاعتدال" (4: 9257/311)

[35] خلاس بن عمرو الهَجَري البصري (ت: قبل 100 هـ) وثقه احمد، والعجلي. وكان يحيى بن سعيد القطان يتوقى حديثه عن عليّ بن أبي طالب خاصة. وقال أبو حاتم: يقال وقعت عنده صحف عن علي، وليس بقوي. زقال الأزدي: خلاس تكلموا فيه يقال كان صحفياً، يعني يروي عن صحف. وقال الإمام أحمد: كانوا يخشون أن يكون خلاس يحدث عن صحيفة الحارث الأعور (عن علي). وقال أيضاً: لم يسمع خلاس من أبي هريرة شيئاً. وقال البخاري: روى عن أبي هريرة وعلي رضي الله عنهما صحيفة. 😊 قلت: هو ثقة يرسل وروى له البخاري مقروناً بغيره. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (3: 335/152و"طبقات ابن سعد" (7: 149)، و"الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد" (1: 1167/195 و 2432/319 و2: 942/111)، و"ميزان الاعتدال" (2: 2532/658)، و"أحوال الرجال للجوزجاني"، ص. 188/116)، و"الجرح والتعديل" (3: 1844/402)، و"الضعفاء الكبير للعقيلي" (2: 449/28)، و"الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي" (1: 1114/254)، و"تاريخ ابن معين برواية الدوري" (2: 4255/149)، و"ثقات العجلي"، ص. 389/145، و"المراسيل لابن أبي حاتم"، ص. 76/51.

[36] "المسند"، "مسند المكثرين من الصحابة"، الخبر رقم: 9221.

[37] القَاسِمُ بن عباس بن محمد بن معتب بن أبي لهب، أبو العباس الهاشمي المدني (ت: 130 هـ). قال ابن معين:برواية الدوري: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال علي بن المديني في حديث ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس، عن ابن الأشج، عن ابن المكرز، عن أبي هريرة: قيل يا رسول الله: "الرجل يجاهد وهو يحب أن يحمد": لم يروه غير ابن أبي ذئب والقاسم مجهول وابن مكرز مجهول لم يرو عنه غير ابن الأشج. إلا أن محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: سألت علياً (بن المديني) عن القاسم بن العباس؟ فقال: كان ثقة!. 😊 قلت: وفي هذا إشكال!. فهل كان علي بن المديني يجهل حال القاسم بن العباس ثم عرفه!؟ أو هو قاسم آخر!. وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (3: 6810/371): لينه محمد بن البرقي الحافظ، وقال علي بن المديني: مجهول!. ورد الذهبي هذا وقال: بل هو صدوق مشهور وثقه ابن معين وقال أبو حاتم: لا بأس به. 😊 قلت: ليس هو من رجالات البخاري في الصحيح، وإنما مسلم. له ترجمة في: "تهذيب التهذيب" (8: 578/287)، و"تاريخ ابن معين برواية الدوري" (2: 813/481)، و"ميزان الاعتدال" (3: 6810/371)، و"سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني"، ص. 89/92.، و"الجرح والتعديل" (7: 658/114)، و"التاريخ الكبير

الصحيح (م د ت س ق)}، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ {بن مطعم بن عدي النوفلي، أبو محمد المدني (ت: 99 هـــ) وهو ثقة}، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

﴿النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ خِيَارُهُمْ أَتْبَاعٌ لِخِيَارِهِمْ وَشِرَارُهُمْ أَتْبَاعٌ لِشِرَارِهِمْ﴾

قلت:

هذا الخبر من الأفراد الغرائب، حيث لم يروه عن نافع بن جبير سوى القاسم! ولم يروه عن القاسم سوى ابن أبي ذئب!، ولم يروه عن الأخير سوى يحيى بن سعيد!.

والآفة من القاسم المتفرد به عن: نافع بن جبير.

ولا تقوم حجة بمثل هذه الأفراد الغرائب.

قلت:

لاحظ أن من بين كل هذه السلاسل الستة المعتبرة كأوثق القنوات إلى أبي هريرة، لم يتأت لهذه الوجه أن يرد سوى من طريق سلسلتين فقط: الأولى والسادسة، ولم تسلما مع ذلك من علل وشذوذ.

فالقناة الأولى (المدنية): معلولة ومعطل العمل بإجرائيتها آلياً، لأن راويها الأسفل، وهو الإمام مالك، مفقود!

وهو ما أبطل فاعلية السلسلة.

إذ مالك لا يروي هذا الخبر عن أبي الزناد عن الأعرج كما كان منتظراً!.

وقد بين الإمام رحمه الله العلة الخفية الكامنة وراء عزوفه عن روايته لهذا الخبر لما خبر من عمالة أبي الزناد للأمويين، وهم أصحاب غرض لا يخفى في مثل هذه الدعوى القرشية!.

بل إن وقوفنا على هذا الغرض الحزبي لدى أبي الزناد، الذي لم يتورع عن التفرد برواية الخبر عن الأعرج، دون أن يكترث كثيراً لعواقب الشذوذ في مخالفة كل أصحاب الأعرج فيه، وعلى كثرتهم!، يجعلنا نتوقف في:

إعتماد هذه السلسلة في كل خبر له تعلق بالسياسة ما لم يعتضد بوروده من طريق آخر غير هذا الطريق، كصمام أمان إضافي.

القناة السادسة (اليمنية): يعتبر عبد الرزاق الصنعاني راوي هذه السلسلة، أضعف حلقة فيها، لأن الحفاظ قد أخذوا عليه، زيادة على اختلاطه بأخرة، خطأه على معمر في غير ما حديث، ورواية المناكير في "الفضائل". فتوجب أن يكون ل عبد الرزاق متابعاً له في معمر من أصحاب معمر الكثر، وإلا فهي قناة شبه الريح.

قلت:

ويشوب كل قنوات هذا الوجه من طريق أبي هريرة، زيادة على ما ذكر، نقائض أخرى نجملها في الآتي:

للبخاري" (7: 748/168)، و"ثقات ابن حبان"(7: 335)، و"الكاشف للذهبي" (2: 3364583)، و"الجمع بين رجال الصحيحين للقيسراني" (2: 1615/421)، و"ذكر أسماء التابعين للدارقطني" (2: 1010/205)، و"مشاهير علماء الأمصار"، ص. 1100/139.

أولاً: عدم ورودها بإحدى السلاسل الأربعة المعتبرة الأخرى عن أبي هريرة، وخصوصاً الستتن المدينيتين: الثانية {وبها صهر أبي هريرة: سعيد بن المسيب }، والثالثة!.

وهذا غريب جداً بالنسبة لراوية مكثر، وبأصحاب مكثرين ك أبي هريرة وفي عقر داره!.

ثانياً: كون كل قنوات هذا الخبر عبارة عن أفراد وغرائب، لم يتوفر قط في إحداها أو فيها مجتمعة شرط الكفاية الضروري، المفضي للعلم ب التعزيز. وهي علامات على الوضع والافتراء.

ثالثا: فحوى الرسالة ذاتها منكر فيما أريد تحميله إياها من معنى استحواذ أو استئثار قريش بالحكم دون سائر الناس، لأن قريشاً لم تحكم العرب قط في الجاهلية، ولا قدر لها أن تستأثر بحكم المسلمين كافة في الإسلام سوى خلال فترة الأمويين أنفسهم، لظروف تاريخية معروفة وموازين قوى معروفة كذلك، بعد الانقلاب على المؤسسة الراشدية، والتي تعطلت لقرون بعد ذلك، ولا زالت وإلى يوم الناس هذا!.

وقد انفرط عقد هذه الفرية مع بداية عهد العباسيين الذين ركبوا بدورهم قطار الاختلاق واخترقوا عدة أخبار يقولون فيها الرسول صلى الله عليه وسلم تبشير جدهم العباس: عم الرسول صلى الله عليه وسلم، بأحقيه ذريته في حكم المسلمين، دون سواهم!

وهي أخبار مفتريات لا يشك لبيب في اختراعها ووضعها.

وفي هذه الظاهرة التاريخية لوحدها تفنيد صريح من التاريخ يمرغ مثل هذه الدعوى في وحل الافتراء ويعريها من أية مصداقية.

رابعاً: المصادمة المباشرة لدعوتي: "العالمية" و"الخاتمية" المميزتين للرسالة المحمدية.

خامساً: لا حظ أن القناة التي أوردها الشيخان، وفيها طرف من سلسلة الذهب إلى أبي هريرة قد توهم القارئ العادي، بأنه بإزاء أوثق أو أسند قناة ل الأخبار عن أبي هريرة!، إلا أنه قد تبين لنا بعد التمحيص، أنه طريق فرد غريب مع ذلك، بل يماشي هوى رجل من رجال السلسلة وهو: أبو الزناد! .

سادساً: ولعل أكبر محذور أو مغالطة يمكن أن يقع فيهما المرء بسبب من التقليد، والاسترواح، أو الركون إلى قول الأقدمين، هو أن يقال في مثل هذا الخبر، على ما جرى به عرف المتأخرين: اتفق على إخراجه الشيخان!، مما قد يوهم خطأ غير الواقف على ما في نفس الأمر، بوجود نوع من التعزيز أو من توفر شرط الكفاية بعد توفر شرط الضرورة، إلا أن الحقيقة الموضوعية العارية مخالفة تماماً لمثل هذا الوهم المتبادر!، لأنهما رويا معاً ذات الخبر بذات الحملة، بتفرد أبي الزناد به، دون متابعة له من أحد في الأعرج!.

والأفراد الغرائب ليست من شرط الصحيح، وإن لم يسلم الصحيحان منهما على ما فصلنا من قبل.

قلت:

وهذه كلها محاذير تمنع من الإعمال الآلي بالقواعد، دون التثبت مسبقاً، بما قد يكتنف تلكم القواعد، أو يعتريها من خصوصيات أو استثناءات أو حتى إبطال لمفاعيلها.

وهذا عمل شاق ومضني كما لا يخفى، ويتعذر في المطلق أن يجد له القارئ غير المتمرس، نظيراً في تلك المعالجات الخردوية المتسرعة للمتأخرين ما بعد البخاري رحمه الله، في تصحيحهم للأخبار على المعاني بدل الأسانيد، بما يسمونه زوراً وبهتانا: **شواهد!!! ومتابعات!!!**، وهي **واهيات!.**

ف**الشاهد** المعتبر عندنا لا يكون سوى في نفس الوجه من الخبر وليس في وجه آخر مختلف فتلك رسالة أخرى سمعت من الرسول صلى الله عليه وسلم في مجلس آخر وفي ظروف وسياقات مختلفة.

فلا بد من التثبت أولاً من وثوقية حملة الرسالة وسلامتهم من الخوارم النقلية، وهو مـا يـوفر شرط الضرورة الاعتباري في الصحة الاصطلاحية القديمة، قبل اعتماده كشاهد أو متابع، ولـيس العكس!. فالـشاهد لقنـاة سليمة قناة سليمة مثلها بغرض تقويتها ب التعزيز، وإخراج درجة وثوقية النقل من الاحتمالية المرجوحة وهـي كل ما قصرت درجته عن الدرجة الثامنة على السلم المعيار إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، صـعوداً إلـى الظنية الراجحة للأخبار التي تبدأ من الدرجة التاسعة وتنتهي باليقين النظري عند بلوغها الدرجة السادسة عشرة على السلم المعيار.

واستطرد الكتاني يقول:

ـــ (5) وأبـي بكـر الـصديق بهـذا اللفـظ ورجالـه رجـال الـصحيح!!!! إلا أن فيـه انقطاعـا

قلت:

الكتاني ك حشوي لا يعرف ما يخرج من مخه.

فما دام الخبر منقطعا فما يفيده وثاقة رجاله!!!

وأضاف الكتاني:

وفـي لفـظ الأمـراء مـن قـريش ورد مـن حـديث أبـي بـرزة وأنـس (6) وكعـب بـن عجـرة وفـي روايـة عـن علـي ألا إن الأمـراء مـن قـريش الحـديث وفـي أخـرى عـن أنـس أن الملـك فـي قـريش الحـديث وفـي الـصحيحين مـن حـديث (7) ابـن عمـر مرفوعـا لا يـزال هـذا الأمـر فـي قـريش مـا بقـي مـنهم اثنـان وأخـرج أحمـد والترمـذي والنـسائي بـسند صحيح!!!!!!

عـن (8) عمـرو بـن العـاص مرفوعـا قـريش ولاة النـاس فـي الخيـر والـشر أي فـي الإسـلام والجاهليـة إلـى يـوم القيامـة وأخـرج البخـاري عـن (9) معاويـة مرفوعـا أن هـذا الأمـر فـي قـريش وأخـرج أحمـد عـن أبـي بكـر الـصديق وسـعد بـن (10) أبـي وقـاص رفعـاه قـريش ولاة هـذا الأمـر فبـر النـاس تبـع لبـرهم وفـاجرهم تبـع لفـاجرهم وورد أيـضا مـن حـديث (11) جبيـر بـن مطعـم (12) وعبـد الله بـن الـسائب (13) وعبـد الله بـن حنطـب وأبـي هريـرة وعلـي (14) وابـن شـهاب بلاغـا (15) وأبـي بكـر بـن سـليمان بـن أبـي حثمـة مرسـلا قـدموا قريـشا ولا تقـدموها الحـديبث وفـي الـصحيحين مـن حـديث أبـي هريـرة النـاس تبـع لقـريش فـي هـذا الـشأن وفـي روايـة لأحمـد فـي هـذا الأمـر وفـي مـسلم من حديث (16) جابر مثله.

قـال: ابـن حجـر فـي تخـريج أحاديـث الرافعـي وقـد جمعـت طرقـه فـي جـزء مفـرد عن نحو من أربعين صحابيا اه.

وفـي الأمـالي لـه: أمـا حـديث الأئمـة مـن قـريش فوقـع لنـا مـن حـديث علـي بلفظـه وكـذا مـن حـديث أنـس ووقـع لنـا معنـاه عـن عـدد كثيـر مـن الـصحابة ثـم سـاق أحـاديثهم فـانظره وسـبق عنـه فـي فـتح البـاري عـده مـن المتـواتر !!!!!! أيـضا وأقـره !!!!!

الـسخاوي فـي فـتح المغيـث وغيـره وأمـا قـول الحـافظ العلائـي لـم أجـده فـذهول وغفلة عظيمة.

قلت:

ولا يصح أي خبر بهذه المعاني في الولاية العظمى إلى أي صحابي من هؤلاء.
وقد علمنا عليهم بتضبيب رمادي للتدليل على ضعف مخارج هذه القنوات إلى الصحابة الذين عزيت زوراً لهم.

ومنه يتبين للقارئ بوضوح وبدليله، شطحات حشوية المحدثين المتأخرين، ما بعد البخاري رحمه الله وحطابتهم الليلية في الأخبار.

إنتهى ويليه الجزء الثامن

كيف اختلق الأفاكون مئات الأخبار المنفردات في المهادي اللا ـ منتظرة وادعى لها البله المغفلون التواتر!!!!